



بيان صحفي: 10 أبريل 2015

منظمة الأمم المتحدة قلقة من "خصوصة" التعليم بالمغرب

نشرت مؤخرا اللجنة الأممية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وثيقة تقدم لائحة من الأسئلة موجهة للمغرب، والتي يجب على الحكومة المغربية الرد عليها كتابة في غضون الأشهر القادمة.

الأسئلة المطروحة من طرف اللجنة الأممية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شكلت صدى مباشرا [للتقرير الموازي](#) حول إشكالية خصوصة التعليم بالمغرب المقدم للجنة الأممية من طرف مجموعة من الجمعيات المغربية والدولية خلال شهر دجنبر 2014. وتجدر الإشارة إلى أنه لأول مرة تصف لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حالة التعليم بالمغرب بـ "خصوصة".

في الفقرة 25 من لائحة الأسئلة، تطلب اللجنة الأممية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الحكومة المغربية "تقديم معلومات بشأن إنشاء المدارس الخاصة والتأثير الذي تشكله الخصوصية على النظام التعليمي، لمنع الهدر المدرسي على وجه الخصوص و اللامساواة في الولوج إلى التعليم و ضمان التطبيق الكامل لمبدأ التعليم الابتدائي الإجباري والمجاني للجميع". و تعرب اللجنة الأممية عن قلقها من حالة التعليم العمومي و تطلب من الحكومة المغربية " تقديم معلومات حول التدابير المتخذة لتحسين جودة التعليم العمومي، بما في ذلك قطاع التعليم الأولي"

إن تجمع المنظمات الذي يشمل الائتلاف المغربي للتعليم للجميع، الفيدرالية الوطنية لجمعيات آباء و أمهات و أولياء التلامذة بالمغرب، المبادرة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حركة أنفاس الديمقراطية، جمعية بيتي، إتحاد الطلبة من أجل تغيير النظام التعليمي، زينو من أجل تكافؤ الفرص، أطاك المغرب، قد عبر عن قلقه الشديد في [تقريره الموازي](#) من مختلف أنواع التمييز في التعليم الناتج عن التزايد الفوضوي للتعليم الخصوصي في المغرب. وكذا الأخطار التي قد تنجم بالنسبة لحقوق الإنسان، وخاصة الحق في التعليم، من خلال تبني الشراكات عمومي-خصوصي في قطاع التعليم.

كما يعرب تجمع المنظمات عن قلقه من استلهام المغرب لنموذج الشراكات عمومي-خصوصي كما تطورت بالشيلي علما أن النظام التعليمي الشيلي يعتبر أحد الأنظمة الأقل إنصافا في العالم. كما أن الشيلي حاليا بصدد التراجع عن نظام الشراكات عمومي-خصوصي. إضافة إلى أن اللجنة الأممية لحقوق الطفل أيضا أعادت النظر في النموذج الشيلي خلال نشرها [لللائحة التساؤلات](#) حول الشيلي، خصوصا نتيجة "التمييز" الذي يخلفه.

و جدير بالذكر أن هاته المساءلة للمغرب من قبل اللجنة الأومية للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية تأتي في أعقاب توصيات اللجنة الأومية لحقوق الطفل في سبتمبر 2014, وعلى أساس أعمال البحث لمجموعة من المنظمات، حيث أن هذه اللجنة التابعة للأمم المتحدة استنكرت التنامي العشوائي للتعليم الخصوصي في المغرب، مشيرة إلى أنه قد أدى إلى " التفاوتات في الولوج إلى الحق في التعليم".

إن تجمع المنظمات إذ يهنيئ نفسه على هذا التقدم و أخذ اللجنة الأومية بعين الاعتبار الملاحظات المقدمة إليها، فإنه:

- يطالب الحكومة بالرد بدقة وشفافية على الأسئلة المقدمة إليها من قبل اللجنة الأومية للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية.
- يؤكد من جديد استعداده للمساهمة في النقاش حول إصلاح النظام التعليمي؛
- يستعد لإجراء حملة للترافع حول مسألة خصوصية التعليم بالمغرب.
- يدعو جميع المدافعين عن الحق في التعليم للحشد و دعم هذه الدينامية.

وثائق:

- لائحة التساؤلات المقدمة من قبل اللجنة الأومية للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية: <http://bit.ly/1GG66vh>
- التقرير الموازي المقدم من طرف تجمع المنظمات للجنة الأومية للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية: <http://bit.ly/1C7cYyI>
- ملخص عبارة عن رسوم بيانية حول تأثير الخصوصية على التعليم في المغرب: <http://bit.ly/resumevisuelmaroc>
- التوصيات السابقة للجنة الأومية لحقوق الطفل حول المغرب: <http://bit.ly/1yrNsk6>
- للمزيد من الوثائق الاطلاع على: <http://bit.ly/1ALhclY>

Contacts

Sylvain Aubry
Right to Education
Researcher
Global Initiative for
Economic, Social and
Cultural Rights
[sylvain@globalinitiativ
e-escr.org](mailto:sylvain@globalinitiativ
e-escr.org)

Mohammed Qnouch
Président
Fédération Nationale des
Associations de Parents
d'Elèves du Maroc (FNAPEM)
fnapem@gmail.com

Ahmed Sehouate
Président
Coalition Marocaine pour
l'Education pour Tous
sehouate@yahoo.fr

Yamna Taltit
Responsable
Formation&Expertise
Association BAYTI
tyamnabayti@gmail.com